الدكتور: حماش الحسين؛ أستاذ محاضر في علم النفس الاجتماعي

قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا

جامعة الجزائر -2-

الملخص:

تهدف الحياة الاجتماعية العصرية التي بدأت تفرض نفسها في كثير من المجتمعات النامية إلى محاولة ترسيخ من مجموعة من الأفكار والقيم والمعايير والأنماط المعيشية التي لم تكن تعرف من قبل في مثل هذه المجتمعات.

وبما أن المجتمع الجزائري هو واحد من هذه المجتمعات، فقد خضع هو أيضا لمثل هذه المفاهيم الداعية إلى التغيير قصد التجديد والعصرنة في شتى ميادين الحياة سواء كانت تربوية أو ثقافية اجتماعية.

وكان لهذا التغيير المراد استحداثه وسائل وأساليب معينة تساعد على الوصول إلى عقول وأذهان الجماهير خاصة الشبانية منها.

من بين هذه الوسائل والطرق هناك السياسات التنموية المتعاقبة والمواثيق الرسمية والحملات الإعلامية الوطنية وغير الوطنية التي ما فتئت تحث الأفراد والجماعات على وجوب التحكم في شروط التنمية والتقدم من أجل حياة أفضل.

وفي هذا السياق «تتفق أغلب النصوص الإيديولوجية، على أن أهداف التنمية في الجزائر، تتمحور حول مهمة تكوين مجتمع جديد، تتمكن فيه العائلة الجزائرية الجديدة من وضع حد لما كانت تعانيه من تخلف وحرمان» (بلقاسم بن مشيش، 1992: 32) وحتى يتحقق هذا الهدف كان ينبغي على المجتمع بصفة عامة إتباع نظام تنموي اقتصادي واجتماعي حديث يسهل عملية التغير ويسير الانتقال من وضعية التخلف إلى وضعية التحضر.

وعلى هذا الأساس جاء هذا المقال لتقديم بعض المميزات النفسية الاجتماعية للحياة العصرية في إطار من التوضيح والتفسير.

بات من الضروري بمكان أن يستعد المجتمع الجزائري للتأقلم الإيجابي مع كل ما هو عصري وحضاري قصد تعميم المصلحة والمنفعة المفيدتين لكل أفراده في كل مناحي الحياة وجوانبها.

وعلى هذا الأساس «فإن مجموعة القيم والمواقف والنظم الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية وسائر التنظيمات القائمة في المجتمع يجب أن تتجاوب تجاوبا عميقا مع تلك القيم والمواقف والتنظيمات الجديدة التي يتضمنها نوع التغيير الجديد ونوع الاقتصاد الجديد» (محي الدين صابر، دون تاريخ، 307) بالإضافة إلى سواد مجموعة من القيم الخاصة المعبرة عن العقلية العصرية التحضرية كحب العمل والاهتمام البالغ بالمكاسب المادية وما يترتب على ذلك من سلوكات مثل المحافظة على الأوقات وضبط المواعيد والتحلي بالكفاءات المهنية والإدارية والاتصاف بالمقدرة النظامية والتنظيمية في مختلف المجالات ولاسيما مجالي العمل والإنتاج.

وفي هذا الإطار –معايير ومقاييس تقدم المجتمعات– وضع «موريس جينزبرج» ثلاثة اتجاهات رئيسية للتقدم وهي:

– الميل للعالمية أو النظرة الواسعة الشاملة التي ترتفع عن النظرة القبلية.

– يكون الاتجاه إلى الفضيلة لذاتها لا من أجل أسباب تحفظية أو نفعية وهذه النظرة وسعت من أفق الخلق واتخذت قاعدة لنمو المسؤولية الفردية بدلا من المسؤولية الجماعية.

– يتجه الحكم الأخلاقي إلى الترشيد والنظرة العقلية المحايدة أي تحرير الأحكام من رواسب الانفعالات الجزائية ومن الميل العاطفي والهوى. (إميل توفيق، 1971: 53).

من خلال المبادئ الأخيرة هذه يمكن القول إذن، أن كل مجتمع يريد التقدم والتحضر يجب أن تطرأ فيه تغيرات وتحولات أساسية على جميع الأصعدة لاسيما على الصعيدين الاجتماعي والفكري، ومن جهة أخرى وجوب القضاء على كل المظاهر والمفاهيم والمعتقدات ذات المضامين الدالة على الجمود والتخلف والمؤدية بالأذهان والعقول إلى الانغلاقية والتحجر، والشيء الجدير بالإشارة في هذا المقام هو وجود الكثير من

الخصائص والمميزات التي قد تجعل من المجتمع المتخلف مجتمعا حضريا تسوده حياة عصرية مليئة بمظاهر التقدم والحداثة.

ومن هذه القيم والمميزات – على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر- يمكن ذكر خاصة العقلانية والتمسك الصادق بالديمقراطية والمساح بالتفتح والتحرر وتدعيم الاستقلالية الذاتية والحث على اتخذا المبادرة في هذه الحياة.

وفيما يلي هذه بعض التوضيحات لمجموع هاته القيم قصد تبيين أهميتها وأثرها على جعل حياة الأفراد أكثر عصرنة وتحضر، هذا بطبيعة الحال أن تمسكوا بها وعملوا بمفاهيمها بكل اتقان وإخلاص أثناء ممارستهم لأدوارهم الاجتماعية في حياتهم اليومية العادية.

أ-1- العقلانية:

«العقلانية هي الاتجاه الذي ظهر في القرن السادس عشر وما بعده، الذي يقول بأولوية العمل منطلقا في عدة معان متكاملة ومتفاوتة:

1- البحث عن علل الوجود وبالتالي عن معقولية وراء الحدث.

2- المعرفة تنشأ عن مبادئ استباقية عقلية وضرورية وليس عن تجارب حسية. وهنا العقلانية تتجه بمواجهة التجريبية التي تدعي أن كل ما في العقل ناشئ عن التجربة.

3- الإيمان بأن العقل له القدرة على معرفة وإدراك الحقيقة». (عماد فوزي شعيبي، 1988: 86).

انطلاقا من هذا التوضيح الوجيز لمفهوم العلاقة والذي يعتبر من أهم المفاهيم الأساسية التي تعمل بها أغلبية المجتمعات العصرية للسير دائما إلى الأمام وإلى ما هو أحسن، يمكن استخلاص أمر جوهري بهذا الصدد وهو وجوب تحكيم العقل في كل الأعمال والأفعال والسلوكات خاصة في مواجهة المشاكل التي تتعرض للأفراد وتحول دون وصولهم إلى أهدافهم المنشودة، والمقصود هنا بتحكيم العقل هو الرسم الدقيق والتحديد الواضح للخطوات الواصلة بين المبدأ والمشكل المفروض من جهة وتلك الغاية أو الهدف المطلوب من جهة أخرى. فمثلا دولة من الدول أرادت التنمية السريعة لشعبها، إذن فهذه التنمية المنشودة هي الهدف المقصود، والفاعلية العقلية في هذه الحالة تتمثل في دقة التصوير والتخطيط لما ينبغي أن يتخذ من وسائل وإمكانيات لتحقيق ذلك الهدف.

من هذا يمكن القول أن العقلانية بمعناها البسيط هي ذلك النوع من أنواع السلوك الذي يتبدى عندما يرسم الطريق المؤدي إلى الهدف المراد بلوغه، غير أن الشرط الذي يجب أن يتوفر في هذا العقل حتى يتصرف بعقلانية صحيحة لا يشوبها خطأ أو زيغ «أن يقر بالحقيقة حين يجدها وحيثما يجدها، ويجب ألا يحيد عنها أو يختبئ منها أو أن يحورها لتطابق نمطا راسخا من التفكير» (إيلي أديب سالم، 1985: 49) لأنه لو حدث ذلك أي عدم تمسك العقل بالحقيقة فإن عقلانيته تنحرف عن المسار الواجب إتباعه، وبالتالي تجعل كل أحكامه عرضة للخطأ والفشل.

من أبرز جوانب النظرة العقلانية يمكن ذكر: «إيثار الأجل على العاجل، فإذا كان في العاجل خير قليل قد يعقبه شر كثير فإن في الأجل خير كثير قد يسبقه شيء من ألم التضحية، ثم هناك إرجاع الظواهر إلى أسبابها الطبيعية فلا يفسر المرض مثلا –إلا بالجراثيم التي أحدثته– ومن هذا يترتب الربط السببي الصحيح، فالنظرة العقلانية إذن تنظر إلى الواقع كما هو واقع، لتحوره إلى واقع جديد إذا أرادت، دون أن تقيم بينها وبين الواقع حائلا تنسجه الأوهام ثم سرعان ما تنسى أنه أوهام. فإذا كان البدائي يخلق لنفسه الخرافة لينظر بمناظرها إلى وقائع الدنيا فإن المتحظر هو الذي يوجه تلك الوقائع كما تبدو لبصره وسمعه، وبغير هذه الرؤية العارية المباشرة، كان يتعذر عليه أن يلجم الطبيعة ليسير وقائعها حيث أراد لها أن تسير». (زكي نجيب محمود، 1982: 198).

من أجل هذا توجب على الإنسان العقلاني أن يكون شغوف بالعلم وقواعده، وباحث موضوعي عن الحقائق والطبائع والعلل لا يصده عن ذلك شيء من التحريم أو المنع ما دام الهدف من بحثه هو معرفة الحقيقة التي تمسح ولمجتمعه بالتقدم والازدهار، فلا يلقي بزمامه مثلا إلى العاطفة أو الانفعال أيا كان نوعهما، وأن لا يتولى عملا ما إذا كان يحسن أدائه، وأن يجعل عقله دائما هو الفيصل بين الحق والباطل.

فالعصر الحالي أن تميز بسمة تميزه عن سائر العصور السالفة، فهذه السمة لا يمكن أن تكون إلا ميزة التشبث بمبادئ العقل السليم الثاقب والعلم القيم النافع.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج شيء مهم وهو أن تقدم وتطور المجتمعات مرهون بمدى تطوير القيم السائدة فيها تطويرا يسمح لها أن تكون أكثر عقلنة وعلمنة. لأن ذلك من دون شك يبعدها عن بوتقة

التخلف والتقهقر ويسمح لأفرادها أن ينظروا لهذه الحياة بنظرة شاملة واسعة واعية لا تتدخل فيها المشاعر والوجدانات الضيقة الزائفة التي تؤدي إلى أحكام السلبية الخاطئة.

أ-2- التمسك بالديمقراطية:

«يقصد بالديمقرطية هنا معناها الحرفي الذي يدل عليه لفظها، وتدل اشتقاقاته، ذلك حكم الشعب بالشعب» (أحمد زكي بك وآخرون، 1951: 18) فالمجتمع الديمقراطي الحقيقي هو الذي تكون سلطته في يد الشعب بحيث يحفظ هذا الأخير لأفراده حقهم الطبيعي في الإدلاء عن رأيهم بكل شفافية وصراحة ووضوح وذلك مهما اختلفت معتقداتهم واتجاهاتهم أو أعمارهم وأجناسهم، والشيء المهم في هذا المجال هو أن يكونوا جميعا متساوون أمام العدالة والقانون وليس لأحد امتياز عن الآخر في كل من الحقوق والواجبات السياسية كانت أم اجتماعية فالكل له الحق فيما يريد ألا أن يمس شخصية أو حرية الآخرين.

وهذا لن يكون إلا إذا رسخت هذه المبادئ والأفكار في ذهن كل فرد من أفراد المجتمع «لأن الديمقراطية، أولا وقبل كل شيء، روح واتجاه وعقيدة وخلق، إذا غرست في نفسية الفرد لم يكن سهلا عليه أن ينفض يده منها، وقيامه بحقه فيها لا يسمى فقط قياما بواجب يفرصه عليه الدستور، وإنما بممارسة هذا الحق ممارسة فعلية حرة، في كل مجال وفي كل فرصة» (منيف الرزاز، 1966: 188).

ومن خلال هذا يمكن القول أنه من العبث بمكان أن يتصور مجتمعا ما يريد الخير والتقدم والتنمية لأفراد شعبه دون أن تتاح لهم هذه الحقوق في إطار من الأمن والطمأنينة والحرية الكاملة.

وحتى يصل المجتمع إلى هذا الهدف، خاصة إذا لم يبلغ بعد درجة التقدم التي وصلت إليها المجتمعات العصرية الآن، يجب عليه أن يقوم بتغيير جذري وشامل فيما يخص هذا الموضوع، وقد أوضح «برتراند راسل» إن هذا التغيير المراد استحداثه يجب أن تؤدي إليه التربية ويستلزم توفر بعض الشروط الهامة: «أولها القائمين بشؤون التربية أنفسهم ينبغي أن يكونوا من طراز الرجال الديمقراطيين والذين يوحدون اتجاهاتهم ومبادئهم مع الاتجاه التقدمي الجديد لا من النوع المتغطرس المستبد لكل تطور أو من النوع الذي يحب السلطة أو المظاهر. الشرط الثاني أن دعاة التغيير في الدولة يجب أن يتميزوا بسعة الإدراك وبقدرة عالية م التصور أو التخيل تمكنهم من الحكم الصحيح على الأشياء، وتجعلهم متفهمين للقيم التي يستهدفون الوصول إليها والمبادئ التي يرونها أنها ينبغي أن تسود المجتمع مستقبلا دون أن يكون لهم هدف للغنم

الشخصي» (إميل توفيق، 1971: 91) فإذا كانت الديمقراطية مثلا على المستوى السياسي، فيجب أن تكون الديمقراطية شعبية حقة أي أن الشعب فيها هو مصدر لكل السلطات، بينما تعمل الحكومة على تمثيله أصدق تمثيل وتعبر عن أهدافه واختياره أحسن التعبير، وتتجاوب معه في شعوره ورغباته أفضل التجاوب، وتضمن له العيش الرغد والكرامة والعزة أحسن ضمان دون أي شرط أو قيد.

وإذا كانت هذه الديمقراطية على المستوى الاجتماعي فينبغي أن تكون نابعة من قناعة كل الجماهير الشعبية أفرادا كانوا أو جماعات. بحيث يخلقون جوا اجتماعيا ملائما للعيش الهنيء المستقر، فلا يطغى فيه المجتمع على الفرد ولا الفرد على المجتمع، ولكن يقوم كل طرف منهما بواجبه نحو الآخر، فالفرد له حقوق يجب على المجتمع أن يحفظها له والمجتمع له حقوق أيضا يجب على الفرد أن يؤديها ويقوم بها. كل ذلك في تنسيق محكم ومتوازن منسجم وتعاون مبدع هذا حتى يتم القضاء على كل اختلال أو فوضى بإمكانها تعكير صفو الحياة الاجتماعية العامة.

بينما إذا كانت على المستوى الأسري فهنا العمل كله يقع على عاتق الوالدين، إذ يتوجب على هؤلاء أن يتفطنوا منذ البداية للمبادئ النفسية والتربوية الاجتماعية التي يجب أن ترسخ في نفسية أبنائهما، لذا فمن المهم جدا أن يشاع في الجو العائلي العام كل المبادئ الداعية إلى الديمقراطية ومنح الفرص بشكل متكافئ ومتساوي لكل أفراد الأسرة على اختلاف سنهم وجنسهم بحيث يضمن لكل عضو من أعضاء الأسرة الحرية في الفكر والتعبير والنقد والتأييد دون ضغط أو إكراه مسبق وهذا حتى تتعود الناشئة على مثل هذه المفاهيم وتصبح فكرة مثبتة في أعماق شخصياتهم وعادة واضحة ومتكررة في كل سلوكاتهم وقيمهم وأدوارهم الاجتماعية داخل المنزل الأسري وخارجه.

وفي ظل الديمقراطية إذا تمسك بها أفراد المجتمع بصفة صادقة «يمكن أن ينشأ شعب واع مقدر للمسؤولية، شاعر بالواجب، مؤمن بالقيم العليا، معتز بالكرامة الإنسانية، عامل لنفسه ولمجتمعه خادم ومخدوم دون أن يستغل أو يستغل» (منيف الرزاز، 1966: 190) هذه هي الديمقراطية التي تمكن المجتمع من الوصول إلى غاياته في اللحاق بالركب الحضاري العالمي.

أ-3- التفتح والتحرر:

تعتبر صفتا التفتح والتحرر من أهم الصفات والمميزات التي يجب أن يتصف بها كل مجتمع يريد حقا الازدهار والتطور، إذ من الشروط الأساسية لتقدم المجتمعات في الوقت الحالي، يتمثل في مدى تفتح وتحرر شعوبها على مختلف المستويات ولاسيما المستوى التربوي والثقافي والاجتماعي. فكما هو معلوم الآن أن معظم المجتمعات المتحضرة لم تستطيع الوصول إلى ما وصلت إليه من تقدم تكنولوجي وازدهار اجتماعي إلا بعد أن سمحت لم لكل أفرادها بالتفتح في كل المجالات دون عائق أو عرقلة، كما ساعدتهم على التحرر والتخلص من كل القيود مهما كان نوعها أو مصدرها. بحيث أنها عملت على تحديث وتدعيم مختلف أجهزة الإعلام حتى تتمكن هذه الأخيرة من تنوير عقول الأفراد بما يحدث وبالتالي معرفة مدى مسايرتهم لما يجري من تطورات على مستوى المعمورة. بالإضافة إلى هذا قامت هذه الدول المتقدمة بتطوير برامجها التثقيفية والتعليمية وتقديم الشروحات العلمية في كل الميادين المعيشية التي تمس حياة الإنسان.

وهذا حتى تخلصهم وتحررهم من سطوة المحرمات والممنوعات التافهة الباطلة والأحكام المسبقة الخاطئة، التي كثيرا ما تؤدي بالأفراد إلى حالة من التأخر والشعوذة الناتجة من التقليد الأعمى لكل ما هو موروث خاصة إذا كان لا يتلاءم ومستلزمات الحياة العصرية التي تحث على الاندفاع والإبداع والحرية وتفتح النفس والشخصية.

فمن المتعارف عليه اليوم أن «بناء الشخصية الحقيقة لا يكون بإتباع نصائح الآباء والأجداد إتباعا أعمى ولكنه بكون بمعاناة الحياة وتجربتها. وخلق المبادئ الذاتية من ينبوع الضمير المجرب، وشتان بين قواعد مفروضة على المرء من الخارج وقواعد منبعثة من النفس، منبثقة من التجربة» (منيف الرزاز، 1966: 266-267)، كل هذا يجب أن يكون على أساس من الحرية الكاملة الصحيحة لأن هذا التفتح إن أريد له أن يكون مفيدا ومثمرا لابد وأن تصاحبه حرية شاملة في شتى المجالات. إذ على الفرد الذي يريد التفتح أن يكون حرا، لا يخشى أحدا ما دامت مساعيه تهدف للخير الخاص والعام. «فالحرية هي التي تخلق الشخصيات القوية، وتتيح للذات أن تحقق إمكانيتها الكامنة وتستغل مواهبها الدفينة. دون خشية من قيد، أو خوف من كبت، والحرية هي الجو الوحيد الذي يليق بالمواطن ذي الكرامة» (منيف الرزاز، 1966:

267) والذي ينتظر منه أن يساعد وطنه وشعبه على النمو والتقدم، باعتباره متفتح ومتحرر من كل الأمور التي ممكن أن ترجع به وبالوطن وبالمجتمع إلى حالة الضعف والتقهقر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا توفر هذا النوع من المواطنين بكثرة في مجتمع من المجتمعات وعملوا بصدق وبنية في ميادين نشاطاتهم فإنهم ولا شك سيسهلون علمية تغيير الاتجاهات والأنماط السّلوكية والمعتقدات الفكرية والدّينية الباطلة من جهة ومن جهة أخرى يساهمون في تنمية القدرات العقلية والنفسية والروحية لأبناء وطنهم وملتهم وذلك قصد تعميم المنفعة على الجميع.

ولعل من الأشياء الواجب التنويه إليها في هذا المقام هو عدم اقتصار مزتي التفتح على طبقة معينة أو على جنس معين ولكن يجب أن تمس الجميع بمختلف انتماءاتهم الطبقية والجنسية فليس لأحد امتياز على الآخر، وذلك حتى يتفادى المجتمع كل اختلال أو تقلقل بإمكانهما أن يجعلا من أفراده أناسا مضطربين غير متزنين نفسيا واجتماعيا.

من كل ما تقدم يستنتج بأن تغيير القيم الاجتماعية من قيم سلبية متخلفة إلى قيم إيجابية متطورة لا تأتي هكذا بمحل الصدفة وإنما يجب على الأفراد أولا أن يتمكنوا من معرفة السبل المؤدية إلى ذلك، وهذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانوا على درجة معينة من الإطلاع والمعرفة للأمور الواجب إتباعها والتي يجب الابتعاد عنها، الشيء الذي يتطلب تطبيق نوع من السياسة الاجتماعية المتفتحة والمتحررة التي تكون بمثابة الدليل والمشغل المنير للأجيال الناشئة التي تريد إزالة ومحاربة الأفكار السلفية الكابحة لعجلة التّحضر.

أ-4- الاستقلالية الذاتية:

من القيم الهامة الواجب ترسيخها في نفوس الأفراد خاصة الشباب منهم، هناك الاستقلالية الذاتية التي من دونها لا يمكن للفرد أن يشعر بالحرية، وبالتالي لا يتمكن من القيام بأي عمل لوحده إذا لم يكن هناك تسيير أو توجيه من طرف الآخرين.

لهذا السبب يستلزم التركيز والتأكيد على هذه الخاصية كي تثبت في شخصية كل واحد من هؤلاء الشباب حتى يتمكنوا من إخراج مواهبهم والتعبير عنها بطريقة مستقلة دون وصاية أو وكالة من أحد، حتى ولو كانوا من أقرب الناس إليهم.

ففي المجتمعات العصرية مثلا تجد هذه الميزة متجلية بوضوح كبير ومنتشرة بشكل واسع، فالكل يتمتع بها دون أي تفريط كان. فالشاب عندهم بمجرد ما يبلغ السن الثمانية عشر حتى تكون لديه جميع الحقوق في مطالبة واختيار أي شيء يريده ما دام هذا الشيء لا يخرج عن إطار القانون. «فمجتمع الغرب كما هو معروف قائم على أن الفرد يجب أن يتمتع بالحرية، حريته الشخصية، فيرسم حياته بالشكل الذي يريده، والشكل الذي يعجبه، لا يتدخل أحد في أمره إلا إذا تجاوز الحدود المعقولة للآداب العامة». (منيف الرزاز، 1966: 242).

من المعلوم أن هذه الميزة التي يتحلى بها شباب الغرب في حياته، لم تكن محل صدفة أو موهبة فطرية ولكن كانت نتيجة عمل تربوي وتثقيفي مركز وعميق سواء كان ذلك على مستوى الأسرة أو على مستوى المؤسسات التربوية الحكومية. فالفرد في المجتمعات الغربية منذ صغره يخضع لمبادئ تربوية كثيرا ما تهدف لأن تجعله مستقلا عن الآخرين وتدفعه لينجز كل أعماله لوحده دون مساعدة الغير، الشيء الذي يبث في نفسه شعور الاستقلال والقدرة في اتخاذ القرارات بصفة شخصية وأداء الأعمال بطريقة فردية حرة غير موجهة. فالطفل الصغير يعود على أن ينظف جسمه ويلبس لباسه ويعدل هندامه بنفسه ولوحده، وهذا يكرر نفس السلوك حتى أن يصل إلى سن الشباب الأمر الذي يجعل صفة الاستقلالية فيه شيء عادي ومحبذ ولا يعتبر أمر غير طبيعي أو مكروه حتى بالنسبة للأولياء أيضا، لأن هؤلاء في الحقيقة هم الذين يقوون هذه الميزة في نفوس وفي شخصية أبنائهم وذلك حتى يكونوا قادرين على مجابهة ظروف الحياة دون اتكال أو معاونة، ولأنهم أيضا يدركون مدى الخطر الذي سيواجه أطفالهم إذ هم بقوا على ارتباط وثيق بهم لهذا تراهم يدفعونهم منذ السنوات الأولى من حياتهم إلى التحرر والاستقلالية.

على أساس هذا يمكن القول أنه إذا أريد بمجتمع ما أن يكون مجتمعا عصريا صالحا نظيفا منتجا، أفراده مواطنون وأعوان يتمكنون من تحقيق ذواتهم وشخصياتهم، ويستغلون مواهبهم الكامنة لمصلحتهم ومصلحة المجتمع الذين يعيشون فيه، يجب أن يشعروا بأنهم يتمتعون بالحرية الشخصية والاستقلالية الذاتية في كل التصرفات والسلوكات التي يؤدونها في حياتهم اليومية. وذلك لا يتأتى إلا إذا تربى شباب هذا المجتمع الطامح للعصرنة على مثل هذه الصفات الداعية إلى عدم التعلق بالآخرين والاعتماد على النفس في تحقيق الأهداف والمشاريع الشخصية وعدم الاتكال على الآخرين في مواجهة مصاعب الحياة،

لأنه إذا كان الشباب يلجئون إلى الآخرين بما فيهم الآباء، الإخوة الكبار، الأقارب أو المعارف الأخرى في حلّ مشاكلهم، فإن هذا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز المجتمع وعدم مرونته وقلة نشاطه المنتج الفعال مما يؤدي به إلى قتل الفكر وقتل الاستقلال الشخصي وقتل قوة النضال، وهي الصفات نفسها التي يجب أن تحيا في نفوس الشباب حتى يتغلبون على مظاهر الضعف والانهيار ومن جهة أخرى يقدمون لكل مجتمعهم وشعبهم ووطنهم قوة دافعة ومحركة تنقله من حالة الثبات والجمود إلى حالة التغير والتفتح.

مما سبق يظهر أن من السبل المهمة التي تجعل المجتمع في خانة المجتمعات العصرية هو ضرورة تدريب الأفراد على هذا النوع من المعتقدات والذّهنيات والميزات كالاستقلالية الذاتية والاتصاف بها وذلك نظرا لما لها من فائدة في مساعدة الأشخاص على اتخاذ المبادرات والتغلب على العراقيل التي تواجههم في مختلف ميادين نشاطاتهم.

أ-5- اتخاذ المبادرة:

من المعالم المميزة للمجتمعات الحديثة، تجد كثرة الاختراعات والإبداعات في مختلف الحقول العلمية والفنية والاجتماعية، مع سرعة تطبيقها في الواقع المعاش حتى يستفيد منها أفراد المجتمع.

ومن أسباب المساعدة على تحقيق مثل هذه الإنجازات هي حث الأفراد وبالخصوص الشباب على اتخاذ المبادرات والقيام بالمحاولات المتعددة قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والمخططة، وذلك عن طريق إتاحة الفرص المواتية للعمل وتحصينها بالوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية المناسبة والمسهلة لإتمام الأشغال دون معوقات أو عراقيل، الشرط الوحيد فقط في كل هذا هو أن يكون في شخصية الشباب ميزة حب الحركة والنشاط والعمل والاجتهاد، أما باقي الأمور فهي من اختصاص المؤسسات الحكومية المختلفة كل واحدة في ميدانها. «إذ أن هناك هيئات عمومية كونت وأنشئت لهذا الغرض» (Mohamed saîd Musette, 1991:27).

هذا إذا كان الأمر على مستوى الدولة والحكومة والهيئات الرسمية بصفة عامة، بينما إذا كان على مستوى المجتمع أو الأسر بصفة خاصة فإن هذه الأخيرة تعمل على تنشئة الأجيال الصغيرة على الطرق التربوية التي تسمح لهم بالتعود على إنجاز الأشياء ومحاولة الخلق والإبداع، وهذه العملية تعتبر من القواعد التربوية

المهمة في دفع الطفل على اتخاذ المبادرات لوحده وغرس في نفسه الثقة وحب الإقدام والمغامرة في اكتشاف الأمور دون خوف أو تردد أو انتظار.

ضف على هذا «تمكين الأفراد من الشعور بالقدرة على أداء الواجب مهما يكن صعبا ومعقدا، وبالكفاءة على تخطي الصعاب وتذليلها، وبالشخصية الناضجة والمتكاملة التي تعرف كيفية التعامل والتفاعل مع الآخرين» (إحسان محمد الحسن، 1988: 9).

انطلاقا من هذا يمكن القول أنه من الواجب ومن الأساسي على المجتمعات النامية الآملة للتقدم أن تعمل على تهيئة أفرادها للعب الأدوار الفعالة في دفع عجلة التطور في بلادهم، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق تدريب هؤلاء الأفراد على العمل الجاد وبذل الجهود والاستمرار في النشاط والديناميكية دون تراخي، وبث في أنفسهم روح التحدي والنضال والسماح لهم باتخاذ المبادرات مهما كان نوعها سواء في داخل الأسرة أو خارجها، حتى لا تضطرب شخصيتهم بين مبادئ الحياة الداخلية وشروط الحياة الخارجية وحتى يتمكنوا من الاندماج في الحياة العصرية.

«الحداثة والعصرنة هي سياق من التقنيات الجديدة في المجتمع بالإضافة إلى الاتجاهات التي تحل بها المشاكل الجديدة والقديمة التي تعترضها العصرنة إذن هي مكان التغير الاجتماعي نفسه باعتباره لا يمكن أن يحدث إذا لم يكن هناك تحول لبعض التقنيات أو لبعض أنواع السلوكات في المجتمع».

(Mostefa Boutefnouchet, non daté:107) لهذا كان الغرض من أبرز القيم والمميزات التي سلف ذكرها هو محاولة تقديم البديل لبعض السلوكات غير المتحضرة السائدة في المجتمع خاصة عند الشباب، والعمل على تغييرها واستبدالها لها بهذه المفاهيم والقيم- العقلانية، الديمقراطية، التفتح والتّحرر، الاستقلالية الذاتية، اتخاذ المبادرة- فعوضا أن يقوم الشباب بسلوكات وأدوار اجتماعية ارتجالية تتميز بالانفعالية المفرطة ليس لها أي قاعدة علمية أو منطقية، يجدر به أوّلا أن يتدرب على استعمال عقله بصفة موضوعية خالية من الشّوائب، لأن ذلك سياسيا عده على الوصول إلى أهدافه بدون أخطاء، نفس الشيء ينطبق على جميع القيم الأخرى.

ولعل من الواجب التذكير في هذا الصدد أن هذه الصفات والقيم لا تعتبر الصفات الوحيدة الموجودة في الحياة العصرية التي تعيشها المجتمعات المتحضرة بل هناك صفات وقيم ومفاهيم أخرى عديدة لا يمكن أن تذكر نظرا لكثرتها.

أمّا السّبب الذي أدى إلى التركيز على تلك القيم المذكورة سابقا، فيتمثل في نقصها الملحُوظ على مستوى الحياة الأسرية بصفة خاصة والاجتماعية بصفة عامة، بالإضافة إلى عدم ملاحظتها على مستوى الأفراد أثناء أدائهم لأدوارهم الاجتماعية.

قائمة المراجع :

1- محي الدين صابر. التغير الحضاري وتنمية المجتمع، صيدا، بيروت: دار النشر العصرية، دون تاريخ.

2- إميل توفيق. الحضارة والحرية، دار الفكر الحديث للطبع والنشر، 1971.

1- عماد فوزي شعيبي. للعلاقة مقاربة نموذجين الغرب والعرب، دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، 1988 (5).

3- إيلي أديب سالم. الإنسان ومستقبل الحضارة العربية. الدار المتحدة للنشر، 1985.

زكي نجيب محمود. ثقافتنا في مواجهة العصر. دار الشرق، 1982.

4- أحمد زكي وآخرون. العرب والحضارة الحديثة. بيروت: دار العلم للملايين، 1951.

5- منيف الرزاز. معالم الحياة العربية الجديدة، بيروت: دار العلم للملايين، 1966.

6- إحسان محمد الحسن. العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلة في تغيير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي. بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1985.

7- Mohamed Said Musette. L'éspace social, comme instrument d'analyse juvenile en Algérie, les cahiers du CREAD, 1991, 2éme trimestre, N°26.

8- Boutefnouchet, M. Système social et changement en Algérie, O.P.U. Alger.non daté